

مجلة كلية الشريعة الطوسية الجامعة

علمية فصلية محكمة تُعنى بالدراسات الإنسانية

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي
النجف الأشرف - العراق

(جمادى الثاني / ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م)

السنة التاسعة
العدد (٢٨)

الرقم الدولي
٩٣.٨ - ٢٣.٤



الرقم الدولي
٢٣٠٤ - ٩٣٠٨



مجلة كلية الشريعة الطوبى للجامعة

عَلِيَّةُ فَضْلِيَّةٍ مُحْكَمَةٌ تُعْنَى بِالذَّرَاسَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ

تصدرها جامعة الشيخ الطوسي - النجف الأشرف / العراق

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
ومعتمدة لأغراض الترقية العلمية

السنة التاسعة / العدد (٢٨)

(جمادى الثاني ١٤٤٧هـ، كانون الأول ٢٠٢٥م)

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢١٣٥) لسنة ٢٠١٥م





NO
DATE



العدد: ت هـ ١ / ٤٦
التاريخ: ٢٠٢٤ / ٥ / ٥

أمر وزاري

الحكم المصادق عليه
مجلس التعليم العالي
الوزاري ذي العدد (ت هـ ١ / ٤٦) في ٢٣٩٥٤ / ١٢ / ١٣ تقرر الآتي:
تحويل كلية الشيخ الطوسي الجامعة في محافظة النجف الاشرف الى جامعة باسم (جامعة الشيخ
الطوسي) تضم الكليات الآتية : (كلية التقنيات الصحية والطبية، كلية التمريض، كلية القانون، كلية
التربية، كلية التربية الاساسية) و اعتباراً من تاريخه اعلاه.

**أولاً: ان تسهم الجامعة في احداث التطوير الكمي والنوعي في الحركة
العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي لخدمة عراقنا الحبيب.**

الدكتور نعيم العبودي
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٢٤/٥/٥

١٠٥١٠١٠١
نعمم وراعمل
م.ع.ص.ه

لسخة منه إلى :

- الامانة العامة لمجلس الوزراء / للفضل بالاطلاع / للتقدير.
- مكتب الوزير / إشارة الى مصادقة معالية بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٨) على توصيات مجلس التعليم العالي بجلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ (٢٠٢٤/٤/٢٧) / للفضل بالاطلاع مع التقدير.
- الوزارات كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الدولة الغير مرتبطة بوزارة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- مكتب السادة الزكلاء / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جهاز الاشراف والتقييم العلمي / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- دوائر الوزارة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- أقسام الدائرة كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- رسائل الجامعات الحكومية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الجامعات والكليات الأهلية كافة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- معهد المعلمين للدراسات العليا / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- جامعة الشيخ الطوسي الجامعة / للفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم الإستحداث / شعبة إستحداث الجامعات والكليات الأهلية... مع الأولويات.
- المصادرة

م.م. بشائر علي ٥/٥



كلية الشيخ الطوسي الجامعة / مكتب السيد العميد

م/ مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم م ج ص/ ٦٢٦ في ٥ / ٥ / ٢٠١٩ بشأن اعتماد مجلتهم التي تصدر عن كليتكم واعتمادها لأغراض الترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات العلمية الاكاديمية العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ٩/ ٢٨ / ٢٠١٩ على اعتماد المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية المختلفة الاخرى وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية .
للتفضل بالاطلاع وابلاغ مخول المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتسنى له تسجيل المجلة ضمن موقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ... مع التقدير.

أ.د. غسان حميد عبد المجيد

المدير العام لدائرة البحث والتطوير

٢٠١٩/١٠/ ٢٢

نسخة منه الي:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته المذكورة اعلاه والمثبتة على اصل مذكرتنا المرقم ب ت م ٤ / ٦٦٩٢ في ٢٣ / ٩ / ٢٠١٩ / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- قسم المشاريع الريادية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالعلم واتخاذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مهند ، أنس
٢١ / تشرين الاول

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
قسم التعليم الاهلي

رقم الكتاب : ج ٥ / ٦٤٨٢
التاريخ ٢٠١٢/١١/٨

كلية الشيخ الطوسي الجامعة

م/ محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣

المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٢٩

تحية طيبة...

الحاقا بكتابنا المرقم ج ٥/٦١٠٠ في ٢٠١٢/١١/٥ ، بشأن الفقرة (١/١٠/اولا:الشؤون العلمية) من محضر مجلس الكلية بجلسته الثانية للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، نود اعلامكم الى انه بالامكان اعتماد مجلة الكلية لاغراض الترقية العلمية وفق الية اعتماد المجلات الصادرة عن الكليات الاهلية والجمعيات العلمية لاغراض الترقية العلمية والتي يمكن الاطلاع عليها على موقع دائرة البحث والتطوير (www.rddiraq.com)

للتفضل بالاطلاع واتخاذ مايلزم...مع التقدير.



٢٠١٢/١١/٨

المحاسب القانوني

حيدر محمد درويش

ع/رئيس جهاز الاشراف والتقويم العلمي

٢٠١٢/١١/٨



نسخة منه الى //

- ✓ مكتب رئيس الجهاز/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- ✓ دائرة البحث والتطوير / مذكرتكم ب ت م ١٠٥٤٣/٤ في ٢٠١٢/١١/٨...مع التقدير.
- ✓ جهاز الاشراف والتقويم العلمي/قسم التعليم الاهلي/شعبة المحاضر/ مع الاوليات.
- ✓ الصناديق

رئيس التحرير

أ.د. قاسم كاظم الأسدي

مدير التحرير

أ.د. هدى تكليف مجيد السلامي

هيئة التحرير

١.أ.د. جميل حليل نعمة معله / كلية الآداب _ جامعة الكوفة
٢.أ.د. صالح القريشي / كلية الفقه - جامعة الكوفة
٣.أ.د. أميرة الجوفي / كلية التربية بنات _ جامعة الكوفة
٤.أ.د. عمر عيسى / كلية العلوم الاسلامية _ الجامعة العراقية
٥.أ.د. عبد الله عبد المطلب / كلية العلوم الإسلامية - الجامعة العراقية
٦.أ.د. أزهار علي ياسين / كلية الآداب _ جامعة البصرة
٧.أ.د. هناء عبد الرضا رحيم الربيعي / كلية العلوم الإسلامية - جامعة البصرة
٨.أ.د. حيدر السهلاني / كلية الفقه - جامعة الكوفة
٩.أ.د. مسلم مالك الاسدي / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١٠.أ.د. ناهدة جليل عبد الحسن الغالبي / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١١.أ.م.د. ضرغام كريم كاظم الموسوي / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء
١٢.أ.م.د. مشكور حنون الطالقاني / كلية العلوم الاسلامية _ جامعة كربلاء

تدقيق اللغة الانكليزية

م.م. مصطفى غازي دحام

تدقيق اللغة العربية

أ.م.د. هاشم جبار الزرقي

م.د. حسام جليل عبد الحسين

أعضاء هيئة التحرير من خارج العراق

أ.د. سعد عبد العزيز مصلوح: جامعة الكويت / الكويت.

أ.د. عبد القادر فيدوح: جامعة قطر / قطر.

أ.د. حبيب مونسسي: جامعة الجيلالي ليايس / الجزائر.

أ.د. أحمد رشاش: جامعة طرابلس / ليبيا.

أ.د. سرور طالبلي: رئيس مركز جيل البحث العلمي / لبنان.

سكرتير التحرير

م.ب أحمد جميل مكي العميدي

تعليمات النشر في مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة

١. أن لا يكون البحث قد نُشر أو قُبِلَ للنشر في مجلة داخل العراق أو خارجه، أو مستلاً من كتاب أو محملاً على شبكة المعلومات العالمية.
٢. أن يضيف البحث معرفة علمية جديدة في حقل تخصصه.
٣. أن يرفع البحث قواعد المنهج العلمي، ويرتب على النحو الآتي: عنوان البحث / اسم الباحث بذكر درجته العلمية، ومكان عمله / خلاصة البحث باللغتين العربية والإنجليزية لا تتجاوز أي منهما مئتي كلمة / المقدمة / متن البحث / الخاتمة والتائج والتوصيات / الهوامش نهاية البحث / ثبت بالمصادر والمراجع.
٤. يخضع البحث للتحكيم السري من الخبراء المختصين لتحديد صلاحيته للنشر، ولا يعاد إلى صاحبه سواء قبل للنشر أم لم يقبل، ولهية التحرير صلاحية نشر البحوث على وفق الترتيب الذي تراه مناسباً.
٥. تقدم البحوث مطبوعة باستخدام برنامج (Microsoft word)، بخط (Simplified Arabic) للغة العربية، وبخط (Time new roman) للغة الإنجليزية، بحجم (١٤) للبحث و(١٢) للهوامش.
٦. تنسيق الأبيات الشعرية باستعمال الجداول .
٧. تسحب الخرائط، الرسوم التوضيحية، الصور) بجهاز (اسكنر) وتحمل على قرص البحث.
٨. يقدم الباحث ثلاث نسخ من بحثه مطبوعة بالحاسوب، مع قرص مضغوط (CD).
٩. لا يعاد البحث إلى الباحث إذا ما قرر خبيران علميان عدم صلاحيته للنشر.
١٠. ترتيب البحوث في المجلة يخضع لأمر فنية.

المراسلات

توجه المراسلات الرسمية إلى مدير تحرير المجلة على العنوان الآتي:

جمهورية العراق . النجف الأشرف . كلية الشيخ الطوسي الجامعة.

موقع المجلة على الانترنت: www.altoosi.edu.iq/ar

البريد الإلكتروني: mjtoosi3@gmail.com

نقال: ٠٧٨٠٤٤٠٤٣١٩ (٠٠٩٦٤)

صندوق بريد: (٩).

تطلب المجلة من كلية الشيخ الطوسي الجامعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

افتتاحية العدد :

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونتوكل عليه ، والصلاة والسلام على خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه المنتجبين .

إن مجلة كلية الشيخ الطوسي شعلة مرافقة لطريق الباحثين المتخصصين في مجال العلوم الإنسانية الاجتماعية، لتضيء دريهم سواء أكانوا أساتذة أم طلبة دراسات عليا، كما إن لها الأثر الإيجابي على سمعة المؤسسة التي تنتمي إليها، لتنبؤا كغيرها من المجالات العلمية مكانة مهمة ومرموقة في نسيج مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي المختلفة، وذلك لما تسهم به في عملية إنتاج المعرفة وتيسير تداولها بين المهتمين من الباحثين والمعنيين .

ولهذا نلاحظ تزايد إدراك الجامعات ومراكز البحث العلمي المختلفة لأهمية المجالات العلمية المحكّمة باعتبارها مؤشراً أساسياً من مؤشرات قياس مستوى الإنتاجية العلمية والمعرفية فيها من الناحيتين النوعية والكمية، فمن خلال هذا النوع من المجالات تسجل الجامعات ومراكز البحث العلمي حضورها وتفوقها، وعلى ذلك تفتح مجلة الشيخ الطوسي الجامعة أبوابها أمام الباحثين الذين يؤمنون بأهمية النقد والتجديد بما يخدم القضايا المعاصرة.

داعين المولى عزّ وجلّ أن نكون قد أسهمنا برفد حركة البحث العلمي ، بكلّ ما هو جديد . والله ولي التوفيق .

مدير التحرير

الأستاذ الدكتور

هدى تكليف مجيد السلامي



المحتويات

الدراسات القرآنية والحديث الشريف		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١٩	م. د. أحمد جاسم مُحَمَّد النَّجْفِي جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية	جهود علماء النُّجف الأشرف في علم التَّجويد في القرن الثالث عشر الهجريّ
٥٣	م.م. رائد حسن حسين محمد ^(١) م.د. مثنى حسن هادي ^(٢) وحدة أبحاث النانو تكنولوجي والمواد المتقدمة، كلية الهندسة / جامعة الكوفة النجف الاشرف، العراق م.م. سمير محمد حمزه ^(٣) كلية التربية الرياضية، جامعة الكوفة، النجف الاشرف، العراق	الإعجاز القرآني وتطبيقات تكنولوجيا النانو: دراسة في استخدام الفواكه المذكور في القرآن الكريم لتحضير المواد النانوية
٧٩	م.م. قاسم مهدي محمد فاضل المسلماوي اعدادية القادسية للبنين / الشريعة والعلوم الاسلامية	منازل المعرفة في القرآن الكريم
١١٣	م. م. دعاء سلام راجي	التمايز المفهومي بين الكفر والفسق والمعصية في القرآن الكريم دراسة تحليلية

الدراسات الأصولية والفقهية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
١٤٩	م.د. صلاح مهدي عبد الرزاق جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية	التقليد بين الفقه والعقيدة دراسة في المشروعات والمساحة
١٧٥	أ.م.د. سعد جاسم لفته الكعبي جامعة الكوفة - كلية الفقه	قاعدة البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه دراسة استدلالية
٢٠١	م.د. رحيم شنان جاسم زغير المرشدي جامعة الكوفة - كلية التربية المختلطة	مواكبة الفقه الاسلامي للتطورات الحديثة المعاملات المصرفية انموذجا
٢٣١	م.د. ناطق عبد الستار جابر جامعة الشيخ الطوسي / كلية التربية	الصوم المحرم في الفقه الإمامي
٢٥٣	م.م. هبة عبدالجليل عبدالهادي الخرسان ^(١) جامعة الكفيل / العراق أ.م.د. محمد علي راغبى ^(٢) جامعة قم الحكومية الدولية / ايران	الربا الاستثماري في الفقه الإسلامي

دراسات في العقيدة والفكر الإسلامي

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٢٨١	أ.م.د. رضوان ضياء الدين سالم البدراني جامعة الكوفة - كلية الفقه قسم علوم القرآن الكريم	ضعف الرواة عند متقدمي الإمامية دراسة في المفهوم والأسباب والمباني

الدراسات اللغوية والأدبية

الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٣١١	أ.م.د. ضرغام علي محسن جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية	التيسير النحوي عند الدكتور إميل بديع يعقوب / عرض وتقييم
٣٤٧	م.د. سحر هادي سعيد شبر جامعة الكوفة - كلية الصيدلة	حكايات أحمد شوقي الشَّعْرِيَّةُ قِيمُهَا وَتَذَوُّقُهَا
٣٦٥	م.م. رشا عبد الحسين عباس المديرية العامة لتربية النجف الأشرف	دور المصادر اللغوية في تشكيل البلاغة والأسلوب في نهج البلاغة دراسة تحليلية
٣٩٥	م.م. فائزة عبد الأمير شمران الخاقاني جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة	الاستفهام عند شعراء جُمَيْر

الدراسات القانونية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤٣٣	م.م. رعد سعد عبد الرضا جامعة جابر بن حيان للعلوم الطبية والصيدلانية - كلية الطب	مدى توافر أركان الجرائم الدولية في جريمة الارهاب الدولي

الدراسات الجغرافية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٤٧٩	أ.م.د. حيدر جميل حياوي العبودي جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني	الإمكانات الجغرافية لتنمية السياحة في موقع خان الحمار الاثري
٤٩٧	م.د. سليم جبار فرج جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات	التغيرات المناخية وأثرها على السياحة في أهوار العراق
٥٢١	م.د. نادية رحمن محمد الخاقاني جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات	تأثير الخصائص المناخية على الكثافة (الزراعية والإنتاجية) في قضاء المحاويل
٥٥١	م.م. حسنين محمد عبد الحسين ابوشبع جامعة الكوفة - كلية الزراعة - علوم التربة والمياه	التباين المكاني لخصائص المياه الجوفية لشمال شرق هضبة النجف ومدى ملائمتها لزراعة محصول الطماطم

الدراسات الفلسفية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٥٧٣	الباحثة: نور علي شنان ^(١) أ.د. حسنين جابر حيدر ^(٢) جامعة الكوفة - كلية الآداب قسم الفلسفة	نقد عبد الاله بلفزيز للخطاب الحداثوي العربي

دراسات في طرائق التدريس والعلوم النفسية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٦٠٥	م.م. صلاح مهدي صالح جواد المديرية العامة لتربية النجف الاشرف	فاعلية استراتيجية قمع الأفكار في تحصيل طلاب الصف الخامس الادبي في مادة التاريخ

دراسات في التخطيط العمراني		
٦٣٧	م.د. ورود محسن عبد الكاتب ^(١) جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني قسم التخطيط الاقليمي م.د. لطيف خضير لطيف العنبي ^(٢) جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني قسم التخطيط الحضري	دور الخدمات الترفيهية و السياحية في تنمية وتطوير المجتمع في مدينة النجف

٦٧٧	م.م. عادل عبد الحسين عبد علوان الرماحي المديرية العامة لتربية النجف الاشرف قسم الاشراف الاختصاصي	الاحتمالات المستقبلية للخدمات التعليمية في مدينة الكوفة حتى عام ٢٠٣٠
٧٠٩	الباحثة: رقية ناصر حسن ^(١) أ.د. سعاد كاظم الموسوي ^(٢) جامعة الكوفة - كلية التخطيط العمراني	تحليل العلاقة بين الانتماء المكاني والتفاعل الاجتماعي في الاحياء السكنية : نحو تحقيق الاستدامة الاجتماعية

الدراسات الاجتماعية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٧٢٩	م. كرار إسماعيل محمد مرضي المعهد التقني - النجف جامعة الفرات الاوسط التقنية	السلم الأهلي وأثره في بناء الدولة بالعراق بعد العام ٢٠٠٣

الدراسات الإعلامية		
الصفحة	اسم الباحث	عنوان البحث
٧٥٣	م. أمجد عبد الأمير الغانمي جامعة الكوفة - كلية التربية الأساسية	دور التطبيقات الإعلامية الجديدة في تقليص الفجوة المعلوماتية بين طلاب الجامعات العراقية طلبة كلية التربية الأساسية في جامعة الكوفة انموذجا



السلم الأهلي وأثره في بناء الدولة بالعراق بعد العام ٢٠٠٣



م. كرار إسماعيل محمد مرضي
المعهد التقني - النجف / جامعة الفرات الاوسط التقنية



السلم الأهلي وأثره في بناء الدولة بالعراق بعد العام ٢٠٠٣

م. كرار إسماعيل محمد مرضي

المعهد التقني - النجف / جامعة الفرات الاوسط التقنية

المستخلص

ان طبيعة الاطروحة الاساسية التي يحاول البحث اثباتها ومعالجة ابعادها، هو تأكيد على أهمية مفهوم او مبدأ السلم الاهلي كأحد التوجهات الاساسية في تثبيت أمن و اركان بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.. ذلك ان حصول الاجماع الوطني في العراق على أهمية و أثر السلم الاهلي - لاسيما بعد التهديدات والتحديات الداخلية التي واجهتها ولادة الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ - يشكل احدى اهم الركائز التي تعزز الأمن والتضامن المجتمعي من جهة، وتعزز في الوقت نفسه طبيعة الاستقرار السياسي والذي لا غنى عنه في دفع عملية التطور والبناء والتنمية في العراق.

ومن خلال هذا المنظور فقد سلك البحث في تناوله ومعالجته لإبعاد هذا الموضوع مسارين اساسيين، الاول: تعلق بتعريف مفهوم السلم الأهلي وأهميته، لاسيما في الدول التي تشهد تعددية طائفية واثنية وقومية - كالعراق - كذلك تم تحديد وكشف ابعاد ومقومات السلم الاهلي واركانه الاساسية، والمسار الثاني تعلق بكشف أهمية تفعيل مبادئ السلم الاهلي في انجاح مشروع الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، والتعرف على ابرز تطبيقاته على صعيد النهج الذي سارت به الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ من اجل تكريس ابعاده وجعله بمثابة دعامة اساسية لحفظ التضامن والتماسك والوحدة الوطنية في العراق.

الكلمات المفتاحية: السلم الاهلي، التعايش السلمي، الاجماع الوطني، الامن المجتمعي.

Civil peace and its impact on state-building in Iraq after 2003

Lecturer: Karrar Ismael Mohammed Merdhi

Alfurat Al-Awsat Technica University l Al-najaf Technial Institute

mailto: karrar.ismaeel.cnj@atu.edu.iq

Abstract

The nature of the basic thesis that the research attempts to prove and address its dimensions is its emphasis on the importance of the concept or principle of civil peace as one of the basic trends in establishing the security and pillars of the state-building project in Iraq after 2003. This is because the national consensus in Iraq has reached the importance and role of peaceAl-Ahly - especially considering the internal threats and challenges faced by the birth of the state project in Iraq after 2003 - constitutes one of the most important pillars that enhance security and societal solidarity on the one hand, and at the same time enhances the nature of political stability, which is indispensable in advancing the process of development, construction and development in Iraq.

Through this perspective, the research in dealing with and treating this issue took two main paths. The first: related to defining the concept of civil peace and its importance, especially in countries that witness sectarian, ethnic, and national pluralism - such as Iraq - and the dimensions and components of civil peace and its basic pillars were also identified and revealed. The second path It is related to revealing the importance of activating the principles of civil peace in the success of the state projectIn Iraq after 2003, and to identify its most prominent applications in terms of the approach taken by successive governments after 2003 in order to consolidate its dimensions and make it a basic pillar for preserving solidarity, cohesion and national unity in Iraq

Keywords: Discours, text, renewal, project, vision.

Keywords:Civil peace, peaceful coexistence, national consensus, community security

المقدمة

يعد مبدأ السلم الاهلي من المبادئ والاركان الاساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، حيث يسهم هذا المبدأ وتطبيقاته - لاسيما في وقت التحولات والازمات الداخلية التي قد تشهدها الدولة بفعل عوامل داخلية أو خارجية- في اعادة الاستقرار، والامان، وحفظ التوازنات الاجتماعية، ومنع حدوث الانقسامات المذهبية أو الطائفية أو القومية، التي قد تؤدي الى فتن وحروب وصراعات اهلية، كما ان الحاجة لمثل هذا المبدأ تظهر جلية في الدول ذات التعددية الاثنية والطائفية والقومية، حيث يصبح مفهوم التعايش السلمي واحترام تلك التعددية وحق الاختلاف - وهي من مخرجات تطبيق قواعد السلم الاهلي- ضرورة اساسية وملحة للحفاظ على الهوية الوطنية الجامعة. ان اهمية ودواعي التوقف عند معالجة ابعاد السلم الاهلي وأثره في بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ له عدة مبررات موضوعية، منها ان العراق مر بتحول مفصلي دخل على اساسه بمرحلة جديدة ومغايرة، وهذا التحول تمثل بحدث الاحتلال الامريكي للعراق واسقاطه للنظام البائد عام ٢٠٠٣، ومن تداعيات مثل هذه التحول وارتداداته على الداخل ان العراق مر بفترة انتقالية صعبة وحرجة كان لا بد من عبورها كي تتأسس معالم الدولة الجديدة، وهذه الفترة الحرجة والصعبة لاسيما في الاعوام من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٠، شهدت ظهور قوى محلية وتيارات ودعوات وحركات تنظيمية ذات طابع ديني جهادي تكفيري، عملت وبأجندات داخلية أو اقليمية من أجل محاولة تقويض السلم الاهلي، بغية اجهاض تأسيس الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، لكن وبعد ان تمت مواجهة مثل هذه التحديات والتهديدات الداخلية وتحجيمها والقضاء عليها، عملت الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم والسلطة في العراق على اعطاء الاولوية في مناهجها الوزارية ورؤيتها لبناء الدولة لمبدأ المصالحة الوطنية والمجتمعية، وتفعيل اليات السلم الاهلي من ناحية تكريس أسسه ومقوماته وتطبيقاته . وعلى هذا الاساس تصبح عملية التعرف بمبدأ السلم الاهلي - في حدود هذا البحث - وكشف أهميته على صعيد استقرار مسارات العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتعزيز الروح الوطنية والتضامن المجتمعي جزءاً أساسياً من عملية التفكير في بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ من جهة، وتعزيز مشروعيته

ومنطلقاته وتوجهاته في بناء دولة المواطنة التي تنصهر في الابعاد الطائفية والمذهبية والاثنية والحزبية من جهة اخرى .

ومن خلال هذا المنظور فإن طبيعة الاشكالية التي سيدور عليها البحث تتمثل بمحاولة الاجابة على مجموعة من الاسئلة الاساسية منها: ما هي الاركان الاساسية التي تحدد طبيعة ومضامين ودلالات مفهوم السلم الاهلي ؟ كيف يتم توظيف ابعاد السلم الاهلي وتطبيقاته لاسيما وقت حدوث التحولات والازمات التي تحصل على صعيد الدول والمجتمعات؟ ما اهمية ودور تطبيق مفاعيل مفهوم السلم الاهلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣؟ ما هي العوامل والأسس الممهدة والداعمة لتطبيق هذا المبدأ، بحيث يحقق النتائج المرجوة في تحقيق التضامن الوطني في العراق ؟ كيف يمكن تفسير تبني الدولة العراقية ما بعد عام ٢٠٠٣ بمفهوم السلم الاهلي كطريق للاستقرار وحفظ كيانات المجتمع والدولة؟ هل نجحت الحكومات المتعاقبة التي استلمت زمام السلطة والحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ على تحقيق مبدأ السلم الاهلي وتكريس قيمه ومعايره بين مكونات الشعب العراقي؟.

اما من ناحية منهجية معالجة ابعاد السلم الاهلي ودوره في مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.. فجاءت بحسب مسارين او محورين يكمل احدهما الآخر، المسار الأول: هو التوقف عند كشف ابعاد ما يحمله تعريف مفهوم السلم الأهلي من مضامين، ومعرفة اركانه ومقوماته وغاياته، والمسار الثاني: يتعلق - تحديداً - بإبعاد السلم الأهلي والأسس والمنطلقات الكفيلة والداعمة لتطبيقاته في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول :- السلم الأهلي: تعريفه، اركانه، غاياته.

قبل البدء بمعالجة ابعاد السلم الأهلي واهميته وأثره في حفظ الاستقرار السياسي في العراق، وبالتالي اسهامه في توطيد اركان بناء الدولة بعد عام ٢٠٠٣.. سنحاول بداية التوقف عند تعريف مثل هذا المفهوم، وبيان المقومات أو الاركان التي يستند عليها، وكذلك التعرف على طبيعة الغايات التي يحاول ان يسهم بتحقيقها سواء على الصعيد السياسي ام الاجتماعي ام الفكري .

أولاً : تعريف السلم الأهلي

يعد مفهوم السلم الأهلي من المفاهيم الاشكالية التي لا يمكن بسهولة حصر مضامينها ضمن تعريف محدد وجامع لخصائص هذا المفهوم ودلالاته، وذلك لان مفهوم السلم الأهلي تتخلله عدة ابعاد ومستويات ومضامين سياسية او اجتماعية أو حتى اقتصادية حينما يتم توظيفه لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، كذلك يفتح المفهوم ايضاً على ابعاد فكرية وثقافية، ونجد احياناً انه يترادف او يتساوى مع مجموعة مفاهيم فرعية اخرى تشكل مضامينه مثل مفهوم التعايش ، او مفهوم ثقافة السلام، او مفهوم الوفاق الوطني .. الخ.

لكن مع طبيعة مثل هذا التداخل يمكن القول ان تعريف مفهوم السلم الأهلي وقد يرد احياناً بصيغة السلم المجتمعي هو في ابعاده ومضامينه العامة يتعلق بـ " الالتزام بتعايش جميع المواطنين مع بعضهم البعض، واحترام كل منهم الآخر، والدفع باتجاه التعايش السلمي بناءً على قاعدة الاصل الانساني الواحد لا الاضطرار، وذلك من خلال رفض كل اشكال الاقتتال او الدعوة اليه او التحريض عليه او تبريره بمنطق الدعاية او العقيدة الدينية او القومية او الحزبية التي قد تؤدي الى انتاج حرب اهلية في المجتمع تنتهي الى تفسخ بنيته الاساسية" (١).

واذا كان مفهوم ثقافة السلام يعني " حالة من التعاون والحرص على تبادل الثقافات والافادة من التجارب، بهدف ترسيخ وتنمية الوسائل الداعمة له بصورة مستمرة" (٢) فانه في مثل هذه الحالة يصبح احد مصاديق او مخرجات مفهوم السلم الاهلي من ناحية تطبيق ابعاده ومبادئه في مجتمعاً او دولة ما، وينسحب مثل هذا الأمر ايضاً على مفهوم التعايش السلمي والذي من حيث تعريفه يتعلق " بأن يعيش الناس كافة معاً بسلام في بلد واحد او منطقة جغرافية واحدة، او على نطاق واسع على اختلاف انتماءاتهم وتعدد ثقافتهم، ويكون مؤثر ذلك القدرة على السيطرة على الموارد وتوزيعها على نحو متوازن ومتناسب" (٣).

ان غياب السلم الأهلي - والذي بفقدانه قد يوصل الى حرب اهلية وصراع داخلي - في بنية المجتمعات والدول في مرحلة تاريخية معينة يأتي على خلفية اسباب ودوافع وعوامل عديدة منها " يشهد عدم المساواة بين فئات المجتمع او انعدام الوحدة بين

عناصر الدولة (بنية الدولة) او وجود انقسامات اجتماعية تعجز فيها القيادات السياسية عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وكذلك غياب مشاركة افراد المجتمع في عملية صنع القرار في الدولة مما يؤدي بشكل سلبي الى نشو ازمة حادة" (٤).

وفي مثل هذا السياق يمكن القول ايضاً ان عملية بناء السلام لا يتعلق فقط بالمجتمعات الخارجية من الصراعات، بل ايضا المجتمعات التي بحاجة الى تجاوز العنف والاستبداد، لا بل يصر على انه ضروري لمنع العنف واقامة السلم الاهلي كما هو ضروري لوضع حد للنزاعات العنيفة، فبناء السلام في الاساس يهدف الى تعزيز الاستقرار وتحقيق العدالة ونشر وتعزيز ثقافة السلام المجتمعية، لذا فأن بناء السلام في المجتمعات الخارجية من النزاع تأخذ نفس المديات من الانتشار والتوسع في المجتمعات التي بحاجة الى قبول قيم جديدة، لأن بناء السلام يهدف الى خلق مجتمعات تستطيع التعامل مع الصراع ونتائجه بدون اللجوء للعنف (٥).

ان السعي لبناء ثقافة التعايش والسلم الاهلي لا يحدث هكذا فجأة .. بل يُبنى عندما يلتزم الأفراد بأقصى حرصهم عند اتخاذ قرار التخطيط على المدى البعيد، متوقعين المشكلات المحتملة، ومنخرطين في التحليل المستمر للصراع وللبيئة المحلية، ومتعاونين مع مختلف العاملين والناشطين في جميع مراحل الصراع وجميع مستويات المجتمع، إن بناء السلام الاستراتيجي على وعي بمدى تعقيد المهام التي يتطلبها بناء السلام، ويكون بناء السلام استراتيجياً حينما تتعاون جميع المصادر والجهات العاملة والأساليب لتحقيق أهداف عدة والتعامل مع قضايا متعددة على المدى البعيد" (٦).

ومن خلال هذا المنظور فأن عملية بناء السلام تسعى " تنمية العلاقات الاجتماعية بمختلف مستوياتها: أي بين الأفراد وضمن نطاق العائلات والمجتمعات المحلية والمنظمات والأعمال التجارية والحكومات ومع الحركات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية كذلك، فالعلاقات شكل من أشكال القوة أو رأس المال الاجتماعي، وعندما يتواصل الناس ويشكلون العلاقات، فأنهم يميلون للتعاون بإيجابية مع النزاع" (٧).

ثانياً : اركان السلم الاهلي ومقوماته

ان طبيعة الحاجة لتفعيل ابعاد ومضامين السلم الاهلي تظهر عادة في المجتمعات والدول التي تمر بمراحل انتقالية على الصعيد السياسي والاجتماعي، او التي تحصل فيها احداث مفصلية استثنائية سواء كانت ذات ابعاد داخلية او خارجية يتغير فيها نمط الحكم السائد، فينتقل المجتمع الى طور جديد من الحكم والادارة له توجهاته ومسارته المختلفة على النمط السابق، كما حصل مثلاً في الاحتلال الامريكي للعراق وتغير النظام البائد عام ٢٠٠٣^(٨)، ففي مثل هذه الحالة تحصل هنالك فترة انتقالية يمكن ان يتخللها توتر وصراعات وتقاطعات، بين القوى الجديدة الصاعدة والساعية لتطبيق روائيتها وأجندتها في الحكم مستفيدة من معطيات التغير الجديد، وبين قوى ومراكز او فئات او شراح اجتماعية لم تعد محتفظه بنفوذها وسلطتها وامتيازاتها السابقة، ولأنها لا تستطيع التكيف او بمعنى ادق الاقرار والاعتراف والاذعان بالواقع الجديد فأنها - اي تلك المراكز والقوى والفئات - تسعى جاهدة وحياناً - بوسائل غير مشروعة - الى اعاقه مسارات التقدم والتطور في افاق ومعطيات المرحلة الجديدة.

ان اهم المنطلقات او الاركان الاساسية التي من خلالها يتم تفعيل العمل باليات السلم الاهلي - لاسيما في المراحل الانتقالية - التي تمر بها الدول التي تشهد تحولات جذرية تطل أسس النظام السياسي والاجتماعي فيها ما يلي:

■ **تعزيز الإدارة التعددية السلمية:** فليس هناك بلد في العالم يمثل نقاءً صافياً في التعددية الاجتماعية "دين واحد ومذهب واحد، عرق واحد وقومية واحدة، انتماء سياسي واحد وعقائد موحدة، جغرافيا ونمط عيش موحد... إلخ" فالتعددية ظاهرة اجتماعية طبيعية مألوفة، ويتوقف الأمر على إدارة التعددية وفق إدارة سلمية للتنوع، تحفظ للجماعات المتنوعة العيش ضمن مساحات شاسعة، للتعبير عن تنوعها في أجواء من الاحترام المتبادل واحترام الخصوصية .

■ **الاحتكام إلى القانون:** أو سيادته، حيث تعد من أهم مؤشرات الاستقرار

السلمي التفاعلي، ويمكن ان نحدد هذه السيادة بما يلي:-

- الأفراد متساوون أمام القانون مهما كان القرب من النفوذ الاقتصادي والسياسي أو القرب من السلطة الحاكمة فالجميع متساوون أمام القانون.

- مؤسسات العدالة (المحاكم والشرطة والأمن) تطبق القانون على الأفراد بحيادية، بصرف النظر عن مواقعهم، أو نفوذهم السياسي والاقتصادي .
- يكون اللجوء إلى مؤسسات العدالة ميسوراً ومكفولاً للجميع، ولا يتحمل فيه الشخص أعباء مالية تفوق قدرته المالية أو مستواه الثقافي.
- يحاكم الشخص أمام القضاء العادل، ولا يعامل معاملة استثنائية بسبب انتمائه السياسي، أو موقعه الوظيفي، أو نفوذه الاقتصادي، أو انتمائه الديني والقومي.
- تطبق مؤسسات العدالة القانون في إطار زمني معقول، يسمح لها بتداول الأمر بجدية ومسؤولية، ولا تؤدي إطالة أمد التقاضي إلى ضياع الحقوق.
- تفعيل دور مؤسسات العدالة بكل حزم دون أي تأخير.
- **الحكم الرشيد :** يتطلب المحافظة على السلم في أي مجتمع، لحكم رشيد في إدارة شؤون المجتمع؛ و الهدف الرئيسي من ذلك هو معالجة الاعتداءات على المال العام، التي تنشأ نتيجة للأضطرابات والثورات، وتدني المستوى السياسي الراشد ، ويتطلب الحكم الرشيد أيضاً تفعيل دوره في مسألة المحاسبة و المراجعة على صعيد أمرين مهمين الأول هو:- (الثواب و العقاب)- والثاني هو:- (تقييم الأداء)، ويكون ذلك من خلال تفعيل دور الرقابة والمؤسسات والمنظمات السياسية ، والإعلام والصحافة والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.
- **حرية التعبير:** تعدّ حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلم الأهلي في أي مجتمع؛ فمن الثابت أن المجتمعات تقوم على التعددية الثقافية والدينية والقومية والسياسية، ولكل طرف لديه ما يشغله وما يود تحقيقه .فالقيمة المشتركة للجماعات على اختلافها هو قواعد بناء المجتمعات ولا يتحقق السلم الاهلي الا بتمتع جميع فئات المجتمع بمساحة متساوية للتعبير عن ارائهم وامالهم وهمومهم في جو من الانفتاح العقلاني ينصت فيه لجميع الاطراف وتفهم بها جميع الاراء دون اقضاء لأحد بهدف ايجاد ارضية مشتركة يلتقي فيها الكل.
- **العدالة الاجتماعية :** عنصر أساسي في السلم الاهلي لا يمكن تحقيقه في مجتمع تفتقر فيه الأغلبية السياسية أو الأقلية الى كل شيء ، ففي هذه الأحوال سيكون الصراع الاجتماعي الخامد تحت رماد قهر إرهاب السلطة.

■ **جودة الإعلام :** ان المجتمع بحاجة الى اعلام حر و متوازن يمكنه من التفاعل مع التعددية من جهة وبيّن الأمراض السياسية و الاجتماعية بغية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها من جهة اخرى ، و بالامكان هنا ان نفرق بين نوعين من الاعلام هو :

- **إعلام الرعايا:** الذي يلعب دوراً ضد ثقافة المواطنة، سواء بتجاهل هموم المواطن، أو بتشويه همومه وحرفها، أو بالتفاضل الطبقي أو السياسي أو الثقافي... إلخ ، الامر الذي يجعل من هذا النوع سلاحاً ذو حدين للصراع و التهميش.

- **إعلام المواطنة :** وهو ما يحتاجه السلم المجتمعي ويتمثل ذلك بالمساحة الإعلامية التي من خلالها يعبر الفرد عن مشاكله و تطلعه لحل هذه المشاكل بالطرق السلمية .

■ **تجريم التمايز الطائفي التقليدي:** إذا كانت النقطتين السابقتين من أهم مرتكزات السلم في الأوضاع اليومية للحياة في الدولة و المجتمع، وفي ظل الاحتجاجات الجماهيرية والثورات، فضلاً عن توجهات أخرى مثل تجريم التمايز الطائفي التقليدي، ومن قبح الاثارة الثورية، وجود هذا التمايز الذي يؤدي إلى جرائم ضد الإنسانية على أساس طائفي لأسباب حزبية أو اقليمية وغيرها من الافعال.

■ **العدالة الانتقالية :** من أهم وجبات و مهام السلطة الحاكمة هو تحقيق العدالة الانتقالية التي تعد أحد صمامات الأمان لرجوع السلم في المجتمع و الدولة وذلك عندما تشهد ثورة او حركة تحرر أو تغييراً في السلطة ، و تعرف العدالة الانتقالية بأنها مجموعة من الأساليب و الأدوات التي يستخدمها الأفراد لتحقيق العدالة في مدة انتقالية تاريخية، ينشأ ذلك غالباً بعد اندلاع ثورة أو انتهاء حرب، يترتب عليها انتهاء حقبة من الحكم السلطوي القمعي داخل البلاد، والممرور بمرحلة انتقالية نحو تحوّل ديمقراطي^(٩).

وبناءً على مثل هذه المحددات والاركان تصبح عملية اشاعة قيم ومعايير السلم الاهلي عملية لا تجري دفعة واحدة، بل من خلال مجموعة من القنوات السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية، ولذلك يتطلب تحقيق وبناء السلم الاهلي منهجاً متكاملاً يخاطب مؤسسات الدولة والهيكل الاقتصادية والمجتمع المدني، كما يحتاج

الناس من شرائح المجتمع المختلفة وإدارات الحكومات والأحزاب السياسية والبرلمانات للتعاون والتركيز على بناء المؤسسات التي تمكن على الرقابة الفعالة " على الفاعلين غير الحكوميين الذين يخرقون القواعد، وكذلك على مؤسسات الدولة التي تسيء استخدام نفوذها" وتضمن الأمن والعدل للمجموعات الاجتماعية والأفراد " أي سيادة القانون"، لقد قام أحد مفاهيم نظرية بناء السلام، وما زال، على فرضية مفادها أنه لا بد من تعزيز " الدوائر الانتخابية المحلية للسلام" أو شبكات العمل والأفراد واتحادات المجموعات الملتزمة بالعمل على التغيير الاجتماعي السلمي وبناء مؤسسات الإدارة البناءة للنزاعات^(١٠).

المبحث الثاني :- السلم الأهلي وأسس تطبيقاته في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

ان الحاجة الى تطبيق قواعد ومبادئ السلم الأهلي تمثلت أحد الخيارات الضرورية لتجاوز تداعيات المرحلة الانتقالية التي شهدها العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، لاسيما في السنوات من عام ٢٠٠٣ الى ٢٠٠٧ ، فهذه المدة قد شهدت عدم استقرار داخلي، وتدخلات اقليمية ودولية جعلت من العراق ساحة لصراع قوى واجندات مختلفة - منظمات ارامية، حركات جهادية تكفيرية، تكتلات قومية وبعثية، قوى محلية طامحة للسلطة ..- ورغم اختلاف مرجعيات هذه القوى والوسائل التي انتهجتها في محاولة زعزعة الاستقرار في العراق، الا انها التقت في مثل هذه المرحلة الانتقالية التي كان يشهدها العراق تحت مضلة اهداف وغايات واحدة تمثلت بمحاولة زرع بذور الفتنة الطائفية، وادخال العراق في فوضى الحرب الاهلية، وكذلك محاولة اجهاض مشروع الدولة، والذي تأسست معالمه بعد الاستفتاء على كتابة الدستور العراقي الجديد واقراره كمرجعية للنظام السياسي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

وبعد ان تجاوز العراق كل هذه التحديات الداخلية، تعالت الاصوات الوطنية - من كل الشرائح الاجتماعية- الداعمة لمشروع الدولة وبناء الوحدة الوطنية، ومنعاً لتكرار ما حدث في مثل تلك المرحلة الانتقالية من نزعات حزبية وطائفية ضيقة وولاءات تأتمر بأجندات خارجية، فكانت الدعوى الى اعادة تصويب البوصلة والتوجه نحو الفضاء الوطني، وكانت اغلب هذه الدعوات قائمه على خطاب مركزي اساسي اساسه اعادة بناء أساس وقواعد السلم الاهلي في العراق، وكانت ابرز تطبيقات هذا المبدأ

تمثلت بجملة مشاريع واهداف، من اهمها مشروع المصالحة الوطنية، اما ناحية الاهداف - والتي تعد من مخرجات وتطبيقات العمل بمبدأ السلم الاهلي - فكان اهمها: التأكيد على ابعاد التنشئة السياسية وترسيخ أسس المواطنة والانتماء، كذلك دعم خطط وتوجهات الدولة العراقية في التنمية السياسية، يضاف الى ذلك وهو الالهم تعزيز ابعاد المصالحة الوطنية وترسيخ ثقافة الاختلاف والتعايش السلمي... وسنحاول التوقف عند كل هذه المعطيات والمخرجات التي ولدتها عملية التأكيد على بناء مبدأ السلم الاهلي والمجتمعي وتعزيز ابعاده ومضامينه في العراق بعد عام ٢٠٠٣:

اولاً: التنشئة السياسية وترسيخ مبادئ الانتماء والمواطنة

ان من ضمن أهم المخرجات الاساسية التي كرسها تطبيق مبادئ وقواعد السلم الاهلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ هو تنمية الثقافة الوطنية، وتعميق اصول وروابط الانتماء الوطني، ما يعني ان احد التطبيقات التي تعكس دور وتأثير السلم الاهلي تمثلت ببنائها للثقافة والتنشئة السياسية والتي هي " عملية تأهيلية وتعليمية وتنقيفية يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع^(١)، ليكون بالتالي عنصراً فاعلاً في تحمله للمسؤولية والمبادرة، والعمل الايجابي البناء لخدمة شؤون المجتمع. وعلى هذا الأساس تصبح التنشئة السياسية احدى اهم الوسائل الفعالة في ترسيخ أسس الانتماء والمواطنة، ومضامين هذين المفهومين وتحققهما العملي هما اللذان يحددان معيار نجاح بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، فمفهوم المواطنة يقوم على ابعاد اجتماعية وسياسية وفكرية وان اهم معاييرها تتأسس على ما يأتي:

- ان المواطنة من حق الأفراد الذين يشغلون موقعاً معيناً في المجتمع، ان يكون لهم موقع ثابت في البناء الاجتماعي ويرتبط هذا الموقع بأدوار مختلفة تخضع هذه الأدوار في تنفيذها للحقوق والواجبات التي هي جزء من الحقوق المدنية في الدولة.
- تعد المساواة المعيار الأساسي للمواطنة، وهو المعيار الذي يتمتع به الأفراد بنفس الحقوق ونفس الالتزامات.

■ يمكن ان تؤثر الحقوق المدنية على المجتمع حتى لو لعبت الدولة دوراً مهماً في تحديد الجوانب و الركائز الاساسية لها ، لأن هذه الحقوق هي نتاج تفاعل العديد من العوامل.

■ أن المواطنة ترتبط بالحقوق المدنية، على الرغم من ان الاقتصاد يلعب دوراً بارزاً في تطورها و توسعها وذلك لأن هذه الحقوق هي نتيجة تفاعل العديد من العوامل ضمن اطار يشكل وطناً أو مكاناً مستقراً لمجموعة من الافراد بينهم تراثاً مشتركاً ينبع من تفاعلاتهم مع بعضهم البعض من جهة ومع بيئتهم من جهة اخرى، حيث تحتوي هذه البيئة على الدين والثقافة واللغة والخبرة التاريخية المشتركة، وهو ما يعني أن المواطنة هي تعبير عن روح أمة تتجلى من خلال الفرد^(١٢).

كذلك ان ثقافة التسامح والتعايش السلمي، واحترام التعددية والاختلاف هي التي تحقق بالتالي أسس الثقافة الديمقراطية والوعي بإبعاد التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ ذلك أن " الثقافة الديمقراطية في المجتمع تقوم في المقام الأول على قاعدة المساواة التي تفترض ابتداءً هدم نظام المفاضلة الموروثة؛ لتحل محله نظام المساواة في حق المواطنة والانتماء للوطن، فلا بد من ايجاد مبادئ للثقافة الديمقراطية، لتقوية علاقاتها مع المواطنة الحقيقية عن طريق حرية الرأي والتعبير وحرية الاقتراح، وكذلك حق الرقابة على السلطة والفصل بين السلطات، وإقرار مبدأ حق الاكثية السياسية الناتجة عن الانتخابات النزيهة^(١٣).

وعلى هذا الأساس فإن السلم الأهلي يصبح هنا هو الضامن الحقيقي لإبعاد التحول الديمقراطي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، لأنه هو الذي يشكل الحماية " الحماية للتنوع والاختلاف، وتأمين الظروف اللازمة لها لإعادة إنتاج نفسها بملء الحرية في إطار وحدة المجتمع؛ فالمجتمع الديمقراطي يكون ديمقراطياً بقدر مدى التوافق بين حرية الأفراد واحترام الاختلافات والتنظيم العقلاني للحياة الجماعية، وبذلك يتبلور دور الثقافة الديمقراطية للتركيب بين الوحدة والتنوع وبين الحرية والاندماج^(١٤).

ثانياً: المصالحة الوطنية وترسيخ ثقافة الاختلاف والتعايش السلمي

ان مشروع المصالحة الوطنية التي دعت الى تفعيل توجهاته اغلب الحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، هو في اساسه يتضمن الدعوى الى مغادرة

التخندق الطائفية والمذهبية والقومية والاثنية الى العمل ضمن الفضاء الوطني العراقي، وقد جاءت الدعوة لتفعيل اليات هذا المشروع على اساس طبيعة التحول في النظام السياسي الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣، يضاف الى ذلك ان طبيعة الفوضى التي خلقها الامريكان على اساس ادارتهم للفترة الانتقالية لاسيما ما تعلق منها بقرارهم حل مؤسسة الجيش، ادخل العراق في مثل هذه المرحلة الحرجة بفراغ امني كبير استغلته حركات وتنظيمات جهادية تكفيرية سلفية متطرفة كالقاعدة والتي التحق بها ايضاً فلول البعث وعناصر من اجهزة الامن والمخابرات السابقة، ووجدت لها بعض الحواضن " الشعبية" الداعمة والمؤيدة لها في المحافظات الغربية في العراق^(١٥).

وقد كانت غاية مثل هذه التنظيمات ليس العمل على مقاومة قوات الاحتلال الامريكي بقدر محاولة زرع الفتنة الطائفية والمذهبية، وقد وصل ذروة التصعيد بهذا الجانب حينما اقدمت تلك التنظيمات التكفيرية بتفجير مرقد الامام العسكري في سامراء، فكان ان ينزلق العراق الى حرب طائفية وتهديد للسلم الاهلي والمجتمعي لولا يقظة ووعي المرجعيات الدينية، والنخب السياسية، ووجهاء العشائر العراقية، والعاملين بحقل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني من كل الطوائف والمكونات في توفيت الفرصة على انجاح مثل هذا المشروع واحتواء الازمة بتوحيد الصفوف لمواجهة خطر هذه التنظيمات والجماعات الارهابية والقضاء عليها^(١٦).

ثم تجدد خطر السلم الاهلي والاحتقان الطائفي مرة اخرى في العراق عام ٢٠١٤ بعد دخول وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على الموصل، ووضع العراقيون - من كل الفئات والشرائح والطوائف - مرة اخرى في اختبار صعب، لكنهم اثبتوا ايضاً جدارة في الموقف والدفاع عن امن العراق وشعبه وسيادة اراضيهم، فتأزر وتكاتف الجميع من حشد شعبي وعشائري، وقوات امنية وجيش وشرطة للقضاء على هذا التنظيم وتحرير الموصل من قبضته عام ٢٠١٧^(١٧).

ان ما استنبطه العراقيون من دروس وعبر - وعلى اختلاف مكوناتهم وقومياتهم ومذاهبهم - بعد كل هذه التجارب المريرة التي كادت ان تدخل العراق في الفوضى والمجهول، ان من يراهن على مثل هذه التنظيمات الارهابية التكفيرية في تحقيق غاياته يكون اول ضحاياها، وانه لا حل في الاختلافات في الرؤى والمواقف

والتوجهات السياسية الا بالتعايش والحوار وعدم تهديد السلم الاهلي والمجتمعي، والاهم من ذلك ان القضاء على الارهاب بجميع اشكاله لا يتحقق بالوسائل العسكرية والامنية فقط، وانما ينبغي تجفيف جذوره ومنابعه سواء كانت دينية او فكرية او اجتماعية .. وهذه الدروس المستنبطة هي التي ساهمت واسست لأهمية الوعي بإبعاد مشروع المصالحة الوطنية، ودفعت كل الاطراف المؤثرة في المشهد السياسي العراقي الى تبنيه ليس كخيار ليتجاوز العراق من خلال طور او مرحلة انتقالية معينة، بل كركن أساس في رؤية بناء توجهات الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣.

ان من أهم شروط المصالحة الوطنية وكما دعت اليها الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم والسلطة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ هو ان تلتزم كل الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع العراقي - رجال دين، احزاب، كيانات ، وجهاء عشائر، قوى مدنية... الخ - بوثيقة شرف بموجبها يتم عدم المساس بتهديد السلم الاهلي تحت اي ظرف او ذريعة او مبرر او هدف، بمعنى عدم انزال العمل السياسي " مستويات اجتماعية، أي معالجة النزعات والصراعات السياسية عند القاعدة الاجتماعية وليس في البرلمان، وقبب الفكر والحوار، وهو ما تسبب بانعكاسات واضحة وبالغة الخطورة، على المجتمع العراقي، فالعراق بلد يتسم بالتعددية والتنوع القومي والديني والمذهبي، والتنوع لذاته ليس بمشكلة، اذ لا يوجد مجتمع يخلو من التعددية، إنما المشكلة هي في الاتجاه الى تأصيل الاختلاف وليس تعميق المشتركات، فالمجتمع العراقي لا يمثل طيفاً ثقافياً او اثنيّاً او ديني واحداً، بل هو عبارة عن تشكيل موزائيكي متعدد الالوان، واي تمثيل سياسي يدعي قيامه على الوان الطيف فانه يكون قد جسد حالة الاختلاف الاجتماعي ببعدها السياسي^(١٨).

ومن الجدير ذكره في هذا السياق ايضاً ان المصالحة الوطنية وأن هي اكدت على مفهوم الاجماع والوحدة الوطنية كغاية، الا ان هنالك معايير اساسية لا يمكن لنا القفز عليها او تجاهلها هي التي تحقق المصالحة الحقيقية منها تصفية ارث وتداعيات النظام البائد بتحقيق مبدأ العدالة الانتقالية عن طريق الالتزام بمعايير قانون المسألة والعدالة، بمعنى ان المصالحة الوطنية الحقيقة لا تتضمن الكيانات او الفئات او

الافراد الذين ثبت تورطهم بسفك واراقة الدم العراقي، سواء كانوا من العراقيين المغرر بهم والذين انضموا الى التنظيمات الارهابية ما بعد عام ٢٠٠٣، او ممن كانوا مواليين للنظام البائد وفي سجلهم جرائم وانتهاكات ضد الشعب العراقي، لذلك فالمصالحة الوطنية ولكي تحقق الاهداف المرجوة منها بتصفية الاحقاد والضغائن وطي صفحة الماضي، والبدء بصفحة جديدة نعيد من خلالها الولاء والتضامن الاجتماعي، منعاً للتفكك والانقسام يجب الا يكون ذلك على حساب تحقيق العدالة بمعناها الانساني والتشريعي والقانوني والقضائي^(١٩).

ثالثاً : دعم خطط وتوجهات الدولة في التنمية السياسية

يعد مفهوم التنمية السياسية "من المفاهيم الحديثة الظهور، وتتسم بالتطورية والديناميكية وبناء المؤسسات السياسية، وهي جزء من عملية معقدة متشابكة، تتمثل بالتغيير المستمر والتنمية الشاملة، وبحكم هذا الارتباط، واستنادها اليه وتفرعها عنه بوصفها احدى الصيغ واشكال التنمية النوعية، فأنها تغدو عند وضعها موضع التنفيذ في حاجة الى صياغة نظرية وعملية خاصة بها بقصد اختيار ورسم اهدافها وتحديد مساراتها واساليب انجازها، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام السياسي والازمات التي يتعرض لها"^(٢٠).

هذا الأمر يعني " ان عملية التنمية السياسية تتطلب بشكل جوهري إشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع، وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده وتؤدي وظائفه، ان هذه العمليات المذكورة مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، اي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة في وقت واحد وبآثار مختلفة، ولكنها تتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً الانظمة الجديدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣"^(٢١).

ان التنمية السياسية بإشكالها المختلفة بما انها تسعى في غاياتها البعيدة الى تحقيق التنمية المستدامة، وتمكين صنّاع القرار من تحقيق الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتحسين الوضع المعاشي والصحي والخدمي للمواطن العراقي، تبقى بحاجة

لتنفيذ هذه الاستراتيجيات الى حالة من الاستقرار السياسي، فلا يمكن اجراء تنمية سياسية في ظل ازمت او صراعات وانقسامات داخلية.. ومن ايجابيات تحقيق السلم الاهلي هو ضامن ديمومة الاستقرار السياسي الذي يساعد بالتالي قدرة الدولة في تحقيق خططها وتوجهاتها لبناء التنمية السياسية.

والتنمية السياسية كذلك تعد من العوامل الاساسية للوصول للحكم الرشيد، الذي يبني خطط واستراتيجية مدروسة من اجل النهوض بالواقع الاجتماعي، وتفعيل اليات التعبئة السياسية والتمثيل السياسي، والتشجيع على عملية الاقتراع والمشاركة الانتخابية، ومحاربة كل اشكال الفساد التي من شأنها ان تقوّض بنية النظام السياسي فتجعله معرضاً لاختلالات وتصدعات بنيوية عميقة تؤثر في ديناميكية عمله واستقراره، وتحقيق توجهات الحكم الرشيد لا يتأتى ايضاً بدون ضمان السلم الاهلي والمجتمعي لأنه القاعدة والحضانة الاساسية الضامنة لتفعيل اليات ووسائل وقنوات الحكم الرشيد كنمط من انماط الحكم الذي يسهم في تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية والسياسية^(٢٢).

يتضح من كل ما تقدم الحاجة الضرورية والملحة لتعزيز ابعاد وقواعد ومحددات السلم الاهلي والمجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، حيث يضمن العمل بهذا المبدأ دعماً أساسياً لمسارات العملية السياسية في العراق، وسيمهد الطريق لبناء رأي عام مجتمعي يؤمن بالتعددية والاختلاف، وينبذ كل اشكال الخطاب الطائفي والتحريضي، ويؤمن كذلك بمنطق الدولة والمواطنة والهوية الوطنية الجامعة، واعلاء مبدأ المصلحة العامة على كل المصالح الفئوية والحزبية الضيقة.. وهذه المخرجات التي يحققها سيادة واحترام قواعد السلم الاهلي في العراق هي بمضامينها العامة تلتنقي مع توجهات بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، ما يعني ان العمل بتفعيل اركان ومحددات السلم الاهلي في العراق يعد ركناً أساسياً ليس في تعزيز ثقافة السلام والتعايش في العراق فقط، بل اصبح ركناً أساسياً في رؤية بناء الدولة، وبعداً لا غنى عنه في تعزيز الاستقرار السياسي الذي سيمهد بالتالي الى تحقيق خطط الدولة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

الخاتمة

يمكن تلخيص اهم النتائج المتعلقة بمعالجتنا لإبعاد ومضامين مفهوم السلم الاهلي واهميته في بناء أسس الدولة الحديثة وحفظ كيانها بشكل عام، ودوره وتأثيره في انجاح مشروع بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل خاص بما يأتي:

■ ان مبدأ السلم الاهلي من حيث التعريف يتميز بتداخل محددات عديدة تعكس مضامينه ودلالاته منها سياسية، واجتماعية، وفكرية، لكنه بشكل عام يمثل نوع من انواع العقد الاجتماعي/السياسي مع كيانات او قوى او تيارات مؤثرة في المجتمع تتعهد بقواعد وأسس العيش المشترك وبناء السلام الذي يحفظ احترام التعددية الدينية والمذهبية والقومية والاثنية، عن طريق الاتفاق على نبذ وادانة خطاب العنف والتحريض والفتنة، واحلال ثقافة السلام والتسامح وتعزيز اواصر التضامن الاجتماعي والوطني.

■ يعد العمل على تفعيل قواعد واليات السلم الاهلي من المرتكزات الاساسية التي تعزز من بناء الدولة في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، لأن الوصول الى تحقيق مبدأ التعايش والسلم الاهلي سيكون بمثابة الخطوة الاساسية التي تمهد لتحقيق مبدأ الترابط العضوي بين الدولة والمجتمع من جهة، وتفتح المجال للتطور والبناء والتقدم على كافة الاصعدة والمجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من جهة اخرى.

■ يعزز العمل بمبادئ وقواعد السلم الاهلي والمحافظة عليها ويفتح افقاً جديداً في توجهات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث يضمن لها تحقق الاستقرار السياسي الذي على اساسه يمكن تطبيق مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

■ ان من اهم مظاهر او تطبيقات الدعوة الى اقرار قواعد ومبادئ السلم الاهلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، هو تفعيل مشروع المصالحة الوطنية والذي كان بمثابة وثيقة شرف تتعهد من خلالها الاطراف الفاعلة والمؤثرة في المشهد السياسي - رجال دين، احزاب، قوى مدنية، رؤساء عشائر... الخ - بمحاربة كل اشكال التطرف والخطاب التحريضي، وقبول مبدأ تطبيق العدالة الانتقالية من خلال الالتزام بالأطر القانونية والدستورية بمبدأ المسالة والعدالة، والاهم من ذلك عدم المساس بالسلم

الاهلي والمجتمعي تحت اية ذريعة ودعم سياسات وتوجهات الدولة في التنمية والاعمار، والتأكيد على اللحمة الوطنية واحترام التعددية بإشكالها المختلفة الدينية والمذهبية والقومية، والبحث عن المشتركات وجعل حل المسائل الخلافية طريقها الحوار الهادئ والبناء .

■ ان تطبيق مبادئ السلم الاهلي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ سيعزز ويقوي من سبل الارتقاء بالواقع المجتمعي من جهة، ويكون في الوقت نفسه داعماً للتحول الديمقراطي في العراق من جهة اخرى، فشيوع ثقافة السلام واحترام التعايش والتعددية والاختلاف سيبيّن ثقافة سياسية جديدة قوامها العمل بمبادئ الانتماء والمواطنة، واحترام القانون، والاهتمام بالشأن العام والسعي للحفاظ على القيم المدنية، وبالتالي فأن مثل ابعاد هذه الثقافة ستشكل رأي عام جديد داعماً ومساهماً في اليات التحول الديمقراطي المنشود في العراق .

الهوامش :

- (١) عمرو خيرى عبدالله؛ وآخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات " المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي، (بيروت: دار الطليعة، د.ت)، ص ٦٧.
- (٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.
- (٣) المصدر نفسه، ص ٦٨.
- (٤) سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤)، ص ١٤٩.
- (٥) خضر دومي، كتابات في بناء السلام والتعايش، (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠١٤)، ص ١٥.
- (٦) ليذا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟، ترجمة هايدي جمال، وجدي وهبة، (القاهرة: جمعية الأمل العراقية، ٢٠١١)، ص ١٨.
- (٧) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (٨) سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤)، ص ١٥٩.
- (٩) ناريمان عامر؛ وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، (دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية، د.ت)، ص ٨-١١.
- (١٠) مارتينا فيشر، المجتمع المدني و معالجة النزاعات: التجاذبات و الإمكانيات و التحديات، ترجمة يوسف حجازي، (د.م: مركز بحوث برغهوف لإدارة البناء، ٢٠٠٩)، ص ٣١، ص ١٨.
- (١١) عماره ليلة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة محمد الاخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، ٢٠٠٣)، ص ٥٧.
- (١٢) علي ليلة، المجتمع المدني العربي " قضايا المواطنة وحقوق الانسان، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص ١١٤.

- (١٣) حمزة اسماعيل أبو شريعة، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، ((دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية)) (مجلة)، ٢٠١٤، المجلد ٤١، ص ٥٥٤-٥٥٥.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥٥.
- (١٥) فاضل الربيعي، العسل والدم " من عنف الدولة الى دولة العنفي، (دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر، ٢٠٠٨)، ص ١١٢-١١٧.
- (١٦) فالح عبد الجبار، صراع الامة و الدولة "تحول التمزقات الطائفية من الثقافة الى التسييس و العسكرية في العراق" ضمن كتاب مجموعة باحثين الصراع المذهبي فصول في المفهوم والتاريخ، (بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٨)، ص ٤٨-٥٠.
- (١٧) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٣)، ص ٧٠-٧٥.
- (١٨) خضر القرغولي واخرون، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح، CONTACT@POLITICS- Dz. Com، ص ٥.
- (١٩) جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي "الاستبداد و حكم الديمقراطية في العراق"، (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٥)، ص ٨٠-٩٠.
- (٢٠) كاظم علي مهدي، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ((دراسات دولية)) (مجلة)، ٢٠١٥، العدد ٥٦، ص ١١٧-١١٨.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ١٢٨-١٢٩.
- (٢٢) حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٠١.

المصادر والمراجع

أولاً. الرسائل الجامعية:

- عماره ليلة، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، رسالة ماجستير، (جامعة محمد الاخضر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، ٢٠٠٣).

ثانياً. المراجع العربية و المعربة:

أ. المراجع العربية:

- جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي "الاستبداد و حكم الديمقراطية في العراق"، (بيروت: دار التنوير، ٢٠١٥).
- فالح عبد الجبار، صراع الامة و الدولة "تحول التمزقات الطائفية من الثقافة الى التسييس و العسكرية في العراق" ضمن كتاب مجموعة باحثين الصراع المذهبي فصول في المفهوم والتاريخ، (بيروت: دار الرافدين، ٢٠١٨).
- سامي ابراهيم الخزندار، ادارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤).
- خضر دولي، كتابات في بناء السلام والتعايش، (دهوك: مطبعة خاني، ٢٠١٤).
- فاضل الربيعي، العسل والدم "من عنف الدولة الى دولة العنفي"، (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، ٢٠٠٨).
- ناريمان عامر؛ وآخرون، عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا، (دمشق: مركز المجتمع المدني والديمقراطية، د.ت).
- عمرو خيرى عبدالله؛ وآخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات "المفاهيم الاساسية لحل النزاعات وبناء السلام في العالم العربي"، (بيروت: دار الطليعة، د.ت).
- وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية، ٢٠٠٣).
- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

- علي ليلة، المجتمع المدني العربي " قضايا المواطنة وحقوق الانسان، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧).

ب.المراجع المعربة:

- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟،ترجمة هايدي جمال، وجدي وهبة، (القاهرة: جمعية الأمل العراقية، ٢٠١١).
- مارتينا فيشر، المجتمع المدني و معالجة النزاعات: التجاذبات و الإمكانيات و التحديات،ترجمة يوسف حجازي، (د.م: مركز بحوث برغهوف لإدارة البناء، ٢٠٠٩).

ثالثاً. المقالات و البحوث:

- حمزة اسماعيل أبوشريعة، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية، ((دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية)) (مجلة)، ٢٠١٤، المجلد ٤١.
- كاظم علي مهدي ، التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ((دراسات دولية)) (مجلة)، ٢٠١٥، العدد ٥٦.

رابعاً. الأنترنت.

- خضر القرغولي؛ وآخرون .(د.ت). التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح.
- .CONTACT@POLITICS- Dz. Com

JOURNAL

of Ash-Sheikh At-Tousy University College

A Refereed Quarterly Journal

Issued by Ash-sheikh At-Tousy University - Holy Najaf - Iraq
Jomada Althani 1447 A.H. - December 2025 A.D.

Ninth year
No.28

ISSN
2304-9308